الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمين العام

بيروت في: ٢٠٢٣/٢/٢٤
رقم الصادر: ١٦٠/م.ص.

السيّد(ة) الوزير(ة)

بناءً لطلب السيّد رئيس مجلس الوزراء،

وتطبيقاً للفقرة السّادسة من المادة /٦٤/ من الدستور التي توجب إطلاع السيّد رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمّنها جدول أعمال مجلس الوزراء وعلى المواضيع الطارئة التي ستُبحث،

وبما أن السيّد رئيس مجلس الوزراء بصدَد الدعوة لعقد جلسة لمجلس الوزراء حَدّد مشروع جدول أعمالها،

ولكون مجلس الوزراء يُمارس راهناً صلاحية رئيس الجمهورية وكالةً إستناداً الى المادة /٦٢/ من الدستور،

نودعكم ربطاً لائحة بالبنود المتعلّقة بالمواضيع الضرورية والمستعجلة والطارئة والمُبيّنة في الجدول المرفق.

للتفضل بالإطلاع.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء

مشروع الجدول

١. طلب وزير المالية الموافقة على جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات اعتباراً من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣ على أساس القاعدة الإثنتي عشرية.

٢. مشروع مرسوم يرمي إلى تحديد مقدار تعويض النقل اليومي للعاملين في القطاع العام.

٣. مشروع مرسوم يرمي إلى إعطاء تعويض انتاجية لموظفي الإدارات العامة والعاملين في تعاونية موظفي الدولة.

٤. مشروع مرسوم يرمي إلى تعديل مقدار تعويض النقل الشهري المقطوع للعسكريين في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والضابطة الجمركية وشرطة مجلس النواب.

٥. مشروع مرسوم يرمي إلى تخفيض تعرفة الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق. (إعفاء الأدوية الخاضعة للبنود التعريفية 30.02 و 30.03 و 30.04 من الرسوم الجمركية)

٦. مشروع مرسوم يرمي إلى إعطاء سلفة خزينة بقيمة /٤٦٩/ مليار ليرة لبنانية إلى هيئة أوجيرو من أجل تمكينها من سداد رواتب وأجور العاملين لديها عن النصف الأول من العام ٢٠٢٣.

٧. طلب وزارة الإتصالات إعطاء الموافقة للوزارة بمتابعة العمل وفقاً للآلية المعتمدة قبل صدور قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢.

٨. طلب الهيئة العليا للإغاثة إستكمال أعمال مسح الأبنية المتصدعة وغير قابلة للسكن نتيجة الهزّة الأرضية أو العوامل الطبيعية من قبل البلديات، وتأمين سلفة بقيمة /١٠٠/ مليار ليرة لبنانية بدل إيواء للوحدات التي توصي لجان الكشف بإخلائها، وعلى أن يُحدّد بدل الإيواء بقيمة /٣٠,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية عن مدة ثلاثة أشهر ويشمل كل وحدة سكنية مأهولة ومتضررة ومصنفة غير صالحة للسكن، إضافة إلى الطلب من الإدارات العامة الكشف على المنشآت التابعة لها وإيداع تقرير مُفصّل بالموضوع لدى الهيئة العليا للإغاثة.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء